خطة العمل 2013 / 2014

سلطة دبي للخدمات المالية

سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة المنظمة المستقلة للخدمات المالية والخدمات المساعدة التي تتم ممارستها في أو من مركز دبي المالي العالمي ، وهو منطقة حرة مالية متخصصة أنشأت في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

تنظم سلطة دبي للخدمات المالية مجموعة واسعة من الشركات القائمة في مركز دبي المالي العالمي، والتي تشمل البنوك والمؤمنين ومديري الصناديق والشركات الاستشارية والوسطاء والبورصات وغرف المقاصة، إلى جانب وكالات التصنيف الائتماني ومدققي الحسابات وغيرهم من مزودي الخدمات المساعدة. تقدم هذه الشركات مجموعة واسعة من الخدمات لعملائها، والتي تشمل التمويل الإسلامي.

بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية والمساعدة، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية رقابة وتنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي. وقبلت سلطة دبي للخدمات المالية أيضا الصلاحيات التي أسندها لها مسجل الشركات لدى مركز دبي المالي العالمي للتحري في شؤون الشركات وشركات التضامن التابعة لمركز دبي المالي العالمي في حال الاشتباه بمخالفتها بشكل جوهري لقانون الشركات لمركز دبي المالي العالمي ومتابعة تنفيذ سبل المعالجة المتوفرة لدى مسجل الشركات.

رؤية سلطة دبي للخدمات المالية و أسلوبها

رؤيتنا

أن نكون جهة منظمة مرموقة دوليا ونموذجا رائدا لتنظيم الخدمات المالية في الشرق الأوسط.

رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.

أسلوبنا التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.

قيمنا

توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنتسبيها.

إظهار الحرفية والاستقلالية والفعالية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسؤولياتنا.

ضمان العدل الإداري والإجراء الإستشاري والانفتاح التام والحيادية والمساءلة في أداء مهامنا.

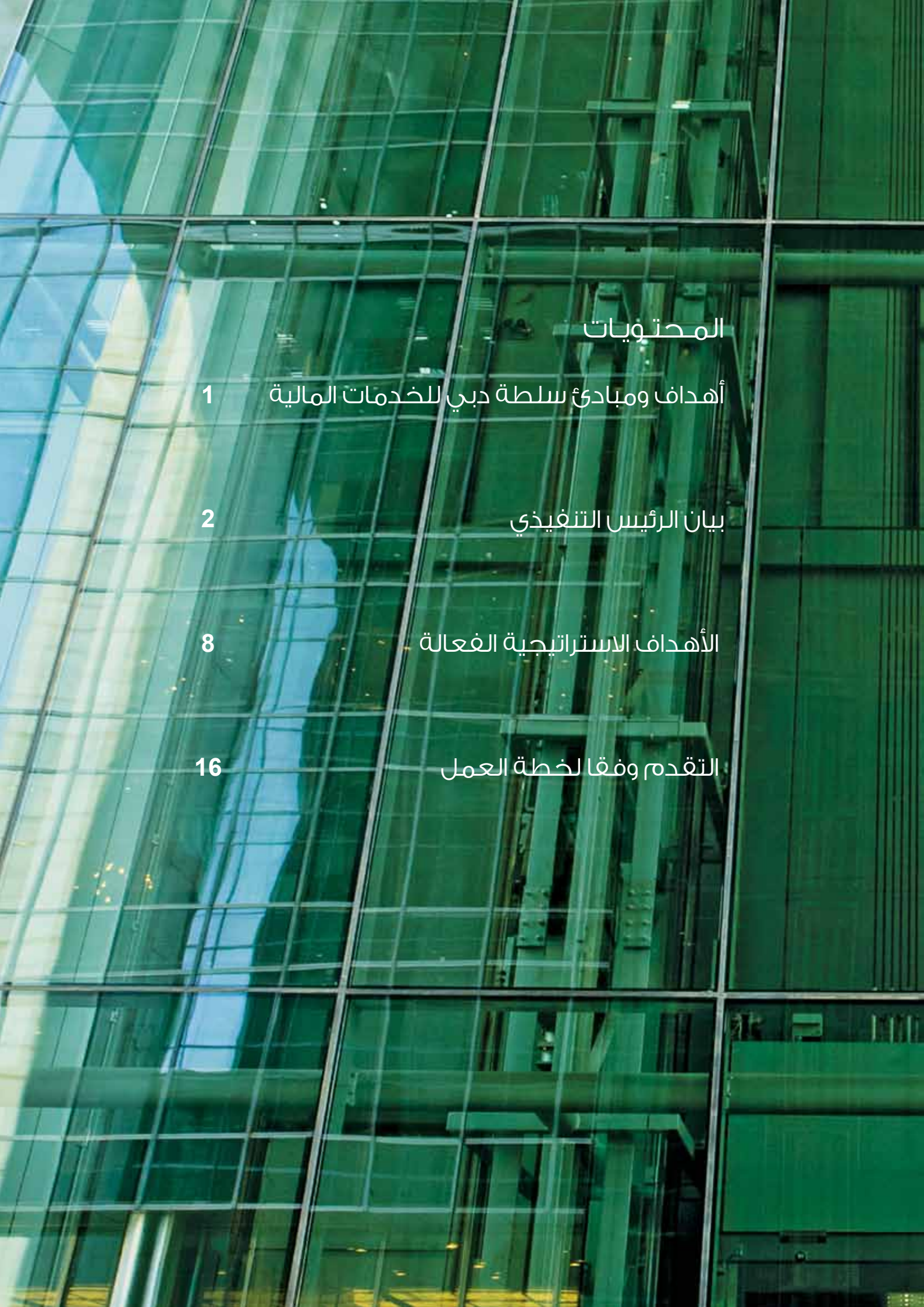

المحتويات

أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية 1

بيان الرئيس التنفيذي 2

الأهداف الاستراتيجية الفعالة 8

التقدم وفقا لخطة العمل 16

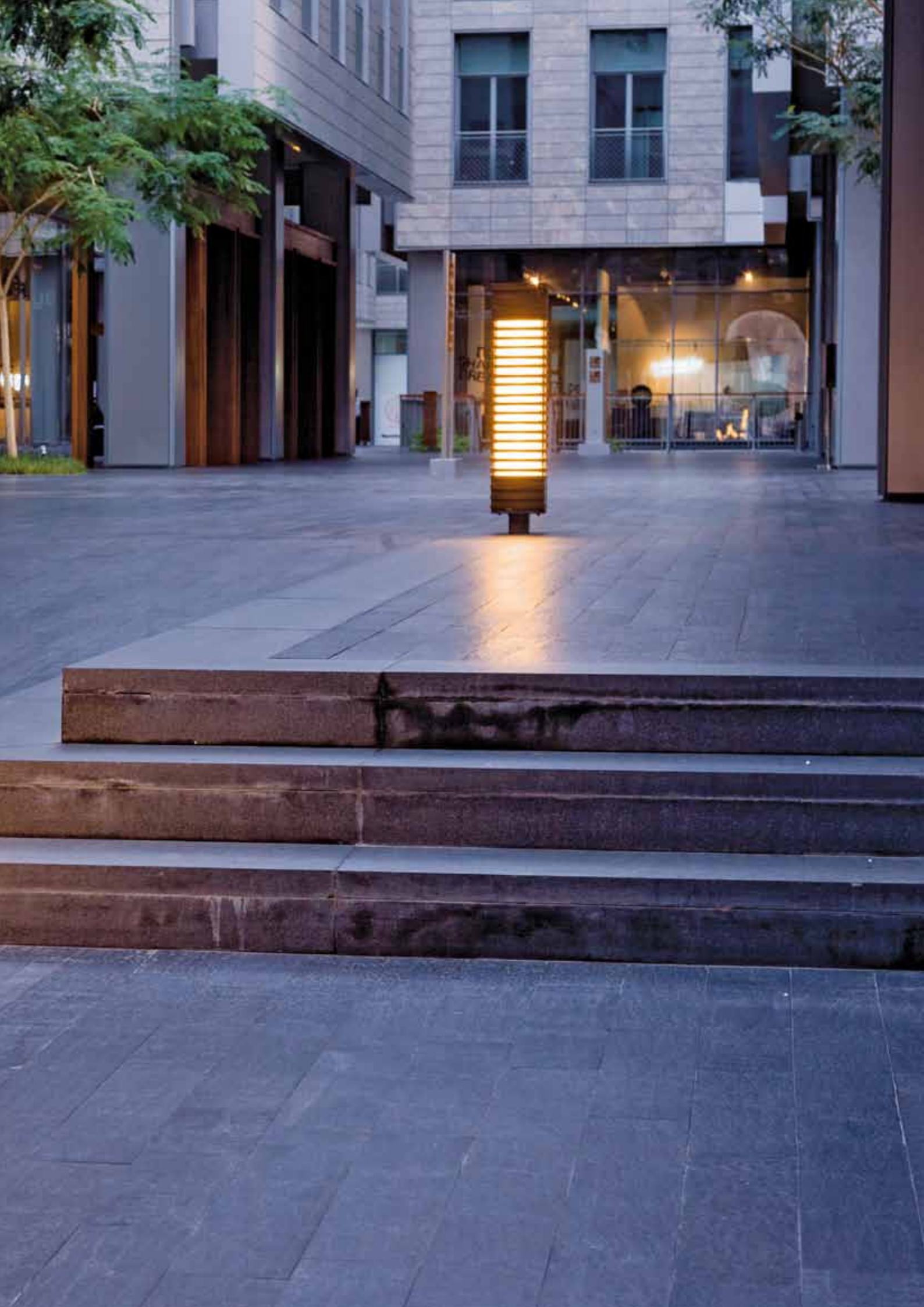

أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية

وضعت سلطة دبي للخدمات المالية وتسعى جاهدة للحفاظ على بيئة تعزز مبادئ الشفافية والنزاهة والكفاءة في مركز دبي المالي العالمي. وقد فعلت ذلك عن طريق دمج معايير عالية في إطار عمل تنظيمي واضح وموجز ومرن على أساس أفضل الممارسات الدولية ذات الصلة بمركز مالى دولي حديث.

في أداء تكليفها التنظيمي، تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية قانونيا بالسعي لتحقيق الأهداف التالية:

- رعاية وضمان العدل والشفافية والفاعلية في صناعة الخدمات المالية (تحديدا، الخدمات المالية والنشاطات ذات العلاقة التي تتم مزاولتها) في مركز دبي المالي العالمي ؛
- تعزيز الثقة في صناعة الخدمات المالية لدى مركز دبي المالي العالمي والمحافظة على تلك الثقة؛
- رعاية الاستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، بما في ذلك التقليل من المخاطر النظامية، والمحافظة على ذلك الاستقرار؛
- تجنب أي سلوك من شأنه أن يسبب ضررا بسمعة مركز دبي المالي العالمي أو صناعة الخدمات المالية في المركز، ومنع ذلك السلوك والكشف عنه من خلال وسائل مناسبة بما في ذلك فرض العقوبات ؛
- حماية المستخدمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المرتقبين لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛
- نشر الوعي بتنظيم صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛

في ممارسة صلاحياتها وأداء وظائفها ، ستأخذ سلطة دبي للخدمات المالية في الاعتبار المبادئ التوجيهية التالية :

- السعي لتحقيق أهداف مركز دبي المالي العالمي على النحو المنصوص عليه بموجب قانون دبي حيث يكون مناسبا للسلطة القيام بذلك ؛
- تشجيع تطوير مركز دبي المالي العالمي دوليا كمركز دولي مالي محترم ؛
- التعاون مع وتقديم المساعدة إلى السلطات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات القضائية الأخرى ؛
- الاقلال إلى أبعد حد من الآثار السلبية لأنشطة سلطة دبي للخدمات المالية على المنافسة في صناعة الخدمات المالية ؛
- استخدام مواردها في أنجع وسيلة ؛
- ضمان تناسب تكلفة التنظيم مع فوائده ؛
- ممارسة صلاحياتها وأداء وظائفها بطريقة شفافة ؛ و
- التوافق مع المبادئ ذات الصلة بالحوكمة المقبولة عموما .

بيان الرئيس التنفيذي

بيان الرئيس التنفيذي

تبين خطة العمل هذه برنامج أعمالنا للفترة من 2013 إلى 2014 وتغطي الأنشطة الرئيسية والأولويات الاستراتيجية. وهي تنسجم مع أهدافنا التنظيمية، والهدف منها هو الحرص على تحقيقنا للنتائج المتوقعة منا. أثناء تطويرنا لخطة العمل الحالية لسلطة دبي للخدمات المالية، أخذنا بعين الاعتبار البيئة الاقتصادية على المستويين العالمي والإقليمي، والتطورات التنظيمية الدولية، والتوجهات الناشئة في مركز دبي المالي العالمي. وبرزت فكرة رئيسية شاملة؛ وهي زيادة نضج مركز دبي المالي العالمي والأعمال التي تتم مزاولتها هنا بل وسلطة دبي للخدمات المالية كسلطة تنظيمية. لقد مضى على عمل سلطة دبي للخدمات المالية كسلطة مستقلة الآن أكثر من ثماني سنوات. خلال تلك الفترة، قمنا بوضع نظام تنظيمي من الطراز العالمي وأثبتنا أنفسنا، على الرغم من صغر حجمنا، كعضو مرموق وفعال في المجتمع التنظيمي الدولي. وقد قابل ذلك انخفاض في التغير السريع في المعايير التنظيمية الدولية، الناجم عن الأزمة المالية العالمية، و في بعض الأوقات الظروف الاستثنائية المليئة بالتحديات في الأسواق المالية العالمية. وفي الوقت نفسه، استمر مجتمع الهيئات التي ينظمها مركز دبي المالي العالمي وتنوع الأنشطة التي تزاولها تلك الهيئات بالتوسع.

ترتب على زيادة نضج سلطة دبي للخدمات المالية ومجتمعنا المنظم عدد من النتائج لخطة عملنا:

- لقد أدى ارتفاع مستويات الأنشطة والتعقيد في شركاتنا حتما إلى ازدياد الطلبات على مواردنا التنظيمية. وهذا بدوره يتطلب منا التعامل مع المخاطر بمزيد من الحساسية عند تخصيصنا للموارد حيث نسعى للحفاظ على معايير تنظيم عالية.
- لقد توسعت عملية التحويل التنظيمي في سنة 2012، إذ لدينا الآن مهمة رقابة كافة الهيئات ذات العلاقة في مركز دبي المالي العالمي (والتي لا تقتصر على الهيئات المرخصة من سلطة دبي للخدمات المالية) لمكافحة غسل الأموال ونتولى المسؤولية التي أسندها الينا مسجل الشركات المتعلقة بالتحريات والتنفيذ فيما يتعلق بالمخالفات الجوهرية لقانون الشركات.
- إن استعدادنا للمخاطر يتطور تدريجيا من خلال استجابتنا للتطورات في السوق وبقائنا متيقظين في المجالات التي تتسم بمستوى أعلى من المخاطر كالجرائم المالية.
- الإدراك بعد فترة من التغييرات المهمة نسبيا في كتيب القواعد بأن الاستقرار في إطار العمل التنظيمي مرغوب فيه. الأمر الذي سيقلل من العبء الإضافي المفروض على المجتمع الذي ننظمه وسيدعم تركيزنا المستمر على الأنشطة الرئيسية المتمثلة في الرقابة والترخيص والتنفيذ. وسيشمل الأخير المزيد من التركيز على التصرف والسلوك غير الأخلاقي.

بالإضافة إلى ذلك، لقد أثبتت الأزمة المالية العالمية أهمية المشاركة الدولية، وذلك في ظل الانتشار السريع للمخاطر (ضمن وبين المجموعات المالية) عبر حدود مناطق الاختصاص والدور الأبرز الذي حققه واضعو المعايير العالمية. ستحافظ سلطة دبي للخدمات المالية و حيث يلزم، ستعزز علاقاتها مع الهيئات التنظيمية الأخرى لدعم التنظيم الفعال. وستستمر مساهمتنا في وضع المعايير العالمية، مع تركيز الجهود بشكل أكبر على هيئات وضع المعايير الكبرى.

بهدف دعم التطور المستمر للمركز، ستحافظ سلطة دبي للخدمات المالية على نظام تنظيمي متين ومرموق عالميا. وسنستمر في العمل عن كثب مع سلطة مركز دبي المالي العالمي. وهذا يمتد ليشمل دعم جهودها المتعلقة بالتطوير الاستراتيجي للقطاع المالي في دبي، طالما تتعلق تلك الجهود بالمسائل التنظيمية. وسنستمر بتعزيز عملنا مع الهيئات التنظيمية الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لدعم عمل قطاع الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة بشكل سليم.

على ضوء ما ذكرته أعلاه، لقد تم تحديد الجودة، والمشاركة الدولية، والتعاون كأهداف استراتيجية لسنتي 2013 و2014.

الجودة تتعلق بتحقيق الأهداف التنظيمية في مركز آخذ بالنمو. إذ أن هذا يتطلب مستوى عال من الجودة في كافة مهامنا التنظيمية ومهامنا المتعلقة بالدعم، خاصة مع ازدياد حجم وتعقيد المجتمع القائم والمرتقب الذي ننظمه. يتعلق هذا الموضوع أيضا بالوضع والسلوك التحوطي للشركات المرخصة، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الممارسات الأخلاقية.

المشاركة الدولية تتعلق بالمشاركة في جدول أعمال وضع المعايير العالمية وذلك حرصا على أن تأخذ المعايير الناتجة بعين الاعتبار احتياجات مناطق الاختصاص كمنطقتنا. ستصبح المعايير الدولية، أكثر من أي وقت مضى، العوامل الرئيسية المسيطرة للتغيير في كتيب القواعد. خلال فترة التخطيط، سيتم تنفيذ برنامج تقييم القطاع المالي من قبل صندوق النقد الدولي/البنك الدولي، حيث سيتم تقييم نظامنا التنظيمي مقابل المبادئ الرئيسية للرابطة الدولية لمراقبي التأمين والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ولجنة بازل. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تقييم نظامنا الخاص بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من قبل قوة مهام العمل المالي. يعتبر تحقيق نتائج جيدة في عمليات التقييم هذه مهما لسمعة مركز دبي المالي العالمي ولوضعنا كسلطة تنظيمية من الطراز العالمي.

التعاون يتعلق بعملنا مع الهيئات التنظيمية الأخرى، داخل وخارج الإمارات العربية المتحدة، إذ أن قدرتنا على الإشراف الفعال تدعمها العلاقات القوية مع الهيئات التنظيمية من مناطق الاختصاص الأخرى. وهذا مهم بشكل خاص بالنسبة لمناطق الاختصاص التي ينشأ منها عدد كبير من الشركات أو شركات كبرى. تلعب كليات الهيئات التنظيمية، خلال الفترة ما بعد الأزمة، دورا أبرز في الإشراف على المؤسسات المالية الكبرى التي تزاول عملياتها ما بين الدول وسنشارك في تلك الكليات، حيث يكون ذلك مناسبا. وعلى المستوى المحلي، سنواصل التركيز على بناء علاقات مثمرة مع الهيئات الاتحادية ذات العلاقة. وسنعمل أيضا جنبا إلى جنب مع سلطة مركز دبي المالي العالمي لدعم جهودها لتطوير قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي ودبي.

في تحقيق أهدافنا الاستراتيجية وفي أنشطتنا اليومية، ستواصل سلطة دبي للخدمات المالية العمل مع المجتمع الذي تنظمه وأصحاب المصالح الآخرين. انني أشجعكم على التواصل معنا. ونرحب بآرائكم سواء من خلال أوراق التشاور أو جلسات التواصل الدورية أو حتى بالاتصال المباشر بي أو بالموظفين.

ايان جونستون

الرئيس التنفيذي

الأهداف الاستراتيجية الفعالة

الأهداف الاستراتيجية الفعالة

لقد حددت سلطة دبي للخدمات المالية ثلاثة أهداف استراتيجية لتوجيه عملنا خلال السنتين المقبلتين. لقد قادت هذه الأهداف تطوير خطط أكثر تفصيلا فيما يتعلق بعمليات سلطة دبي للخدمات المالية. فيما يلي مجموعة مختارة من أهم الإجراءات الناتجة عن هذه الخطط. تنسجم هذه الإجراءات مع استعدادنا للمخاطر وتنبثق من فهمنا للبيئة التنظيمية والاقتصادية وبيئة مركز دبي للخدمات المالية.

الجودة

سنقوم بترخيص الهيئات المنظمة ورقابتها وسنقوم، إن لزم، باتخاذ إجراءات تنفيذية بشكل مبني على تقييم المخاطر وفعال. يشكل هذا جزءا رئيسيا من أنشطة أعمالنا الاعتيادية وتحقيق أهدافنا التنظيمية. وبهدف تعزيز قدرتنا على الاستجابة بشكل مرض لازدياد حجم المجتمع الذي ننظمه وتعقيد الأنشطة التي تتم مزاولتها، سنحاول التنسيق ما بين مواردنا والمخاطر، خاصة المخاطر المتعلقة بالرقابة، بشكل أكثر حساسية. وسيستمر هذا طوال فترة الخطة وستدعمه التحسينات على أنظمة إدارة المعلومات والتحسينات على إجراءات إدارة المخاطر لدينا. سنقوم أيضا بإجراء عملية مراجعة لنظام المعلومات التنظيمية الداخلي الرئيسي المستخدم للشركات والنظام المستخدم للحصول على البيانات من الشركات، وتعزيز إمكانياتها إن لزم. وسنحرص على الحفاظ على مستوى عال من الجودة في مسؤولياتنا الرئيسية المتعلقة برقابة البورصات التابعة للمركز. من النقاط التي سيتم التركيز عليها خلال سنة 2013 تطبيق نموذج مؤسسات السوق المرخصة ، وهو مبادرة ستؤدي إلى انسجام نظام الأسواق لدينا بشكل كبير مع مبادئ المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية ولجنة أنظمة الدفع والتسديد المتعلقة بالبنية التحتية للأسواق المالية وتوجيهات الاتحاد الأوروبي. وبشكل عام، سنستمر في معايرة متطلباتنا التنظيمية وأنشطتنا المتعلقة بالترخيص والرقابة والتنفيذ مقابل مفهومنا المتغير للمخاطر واستعدادنا للمخاطر.

سنقوم بتعزيز حسن السلوك من جانب الشركات المرخصة. على الرغم من أن جزءا كبيرا من النواتج التنظيمية التي تمخضت عنها الأزمة ركزت على المعايير التحوطية، هناك مسؤولية لا تقل أهمية عن ذلك تقع على عاتق الهيئات التنظيمية لتعزيز السلوك السليم والأخلاقي في الخدمات المالية. نتوقع بحث المسائل المتعلقة بالسلوك بمزيد من التفصيل من خلال تنفيذ عدد من عمليات المراجعة التي تركز على مواضيع معينة؛ والتي من المرجح أن تغطي مواضيع مثل برامج المكافآت والحوافز للموظفين المتعاملين مع العملاء مباشرة وحماية وملاءمة المستهلك، وسلوك الشركات المنخرطة في الأنشطة التجارية في السوق. علاوة على ذلك، سنقوم بدراسة طرق معينة للحصول على ملاحظات حول نظامنا التنظيمي من المستخدمين النهائيين للمنتجات والخدمات التي تقدمها الشركات المرخصة، بالإضافة إلى الحصول على الملاحظات من الشركات المرخصة كما قمنا في السابق.

سنستمر في حرصنا على الاحتفاظ بموظفين من ذوي الكفاءة العالية، ويتمتعون بالمهارات اللازمة. ترتبط جودة التنظيم في المركز بشكل مباشر بكفاءة الموظفين التنظيميين وموظفي الدعم لدينا. ونظرا لارتباط التحديات التنظيمية بزيادة نضج المركز، سنبقى متيقظين في الحرص على

أن يكون لدينا موظفين من ذوي المهارات والخبرة المناسبة. تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية بشكل كبير بالتطوير المهني المتواصل لكافة موظفيها من خلال نطاق واسع من فرص التعليم والتدريب. فيما يتعلق بالتطوير المهني، لا يزال تطوير المهارات التنظيمية للموظفين المواطنين ذو أولوية. يشكل الخريجون من برنامج قادة الغد التنظيميون نسبة آخذ بالنمو من موظفي سلطة دبي للخدمات المالية وهم يقدمون مساهمات ذات أهمية متزايدة. سنستمر أيضا بتطوير الخبراء المتخصصين المحليين، و حسبما يلزم، النظر في استغلال مهارات الخبراء من مصادر خارجية لضمان إمكانية تحقيقنا لنتائجنا التنظيمية.

بناء قدرات المواطنين

التزمت سلطة دبي للخدمات المالية، منذ تأسيسها، بشكل كبير بتطوير الخريجين المواطنين كمنظمين من الدرجة الأولى، وذلك للالتحاق بكادر الموظفين لدينا و بشكل أعم - لدعم تطوير المهارات التنظيمية والمعرفة في الإمارات العربية المتحدة. لقد تمحور تركيزنا بشكل رئيسي على برنامج تدريب وتطوير قادة الغد التنظيميون. ويستمر هذا البرنامج مع ثماني مشاركين في برنامج قادة الغد التنظيميون من آخر مجموعتين. نتيجة لتنفيذ البرنامج لمدة سبع سنوات، هناك اثني عشر خريج من خريجي برنامج قادة الغد التنظيميون يعملون بأدوار تنظيمية لدينا، ويتولى عدد منهم تدريب الأجيال الجديدة للمشاركين في برنامج قادة الغد التنظيميون. بالإجمالي، يشكل المواطنون 30% من الموظفين التنظيميين لدينا.

في خضم العدد المتزايد من خريجي برنامج قادة الغد التنظيميون، يتم التركيز بشكل أكبر على التوجيه وذلك لتطوير أحكامهم التنظيمية وقدراتهم القيادية. وتم إضفاء الطابع الرسمي على ذلك من خلال إطلاق برنامج المستشار الأول في يونيو 2012. سيشكل هذا البرنامج الدافع الرئيسي لبناء قدرات المواطنين على مستويات أعلى في سلطة دبي للخدمات المالية خلال سنتي 2013 و2014.

المشاركة الدولية

سنقوم برقابة والعمل مع كبار واضعي المعايير العالمية وتعزيز تطوير المعايير. ستواصل سلطة دبي للخدمات المالية مشاركتها بشكل كبير في وضع المعايير الدولية. سنركز بشكل خاص على هيئات وضع المعايير العالمية الكبرى (مثل لجنة بازل والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية والرابطة الدولية لمراقبي التأمين) ونتوقع أن يتم نوعا ما تقليل الجهود التي تركز على الهيئات التي تعتبر معاييرها أقل أهمية بالنسبة لأنشطتنا التنظيمية.

العمل مع واضعي المعايير العالمية

تسعى سلطة دبي للخدمات المالية، منذ تأسيسها، للمشاركة بفعالية في هيئات وضع المعايير العالمية، وذلك انسجاما مع جهودنا في الحفاظ على نظام تنظيمي من الطراز العالمي. لقد تكثفت هذه الجهود خلال الفترة ما بعد الأزمة في خضم حجم التغييرات الكبير في المعايير العالمية. يلخص الجدول أدناه عملنا حاليا مع واضعي المعايير المتعلقة بالأعمال المصرفية والأوراق المالية والتأمين والتمويل الإسلامي.

بازل	• لجنة بازل (مشرف) • المجموعة الاستشارية (رئيس مشارك)
المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية	• لجنة التنفيذ وتبادل المعلومات (نائب رئيس) • لجنة الأسواق الناشئة • لجنة مشتقات السلع • لجنة التقييم واللجنة الفرعية لقوة مهام التنفيذ • مجموعة عمل المشتقات المتداولة خارج السوق
الرابطة الدولية لمراقبي التأمين	• اللجنة الفنية • اللجنة الفرعية للحوكمة والالتزام (الرئيس) • اللجنة الفرعية لمجموعات التأمين والمسائل المشتركة بين القطاعات • اللجنة الفرعية للتعاون الإشرافي • مجموعة عمل الموقعين على مذكرة التفاهم متعددة الأطراف
مجلس الخدمات المالية الإسلامية	• اللجنة الفنية • مجموعة عمل كفاية رأس المال وتوريق الصكوك • مجموعة عمل إدارة مخاطر تعهدات التكافل

سنقوم بإعداد ونشر تقييمات حول مدى انسجام نظامنا التنظيمي مع المعايير الدولية. تم إنجاز الكثير من الأعمال في الاستعداد لزيارة صندوق النقد الدولي/البنك الدولي من أجل برنامج تقييم القطاع المالي، والتي ستتم حسبما هو مخطط له حاليا في أوائل سنة 2013. تلتزم سلطة دبي للخدمات المالية بنشر نتائج التقييم الذي أجريناه لنظامنا التنظيمي مقابل المعايير الدولية، بما يتفق مع قيمنا المتعلقة بالشفافية، وبالاستجابة لأي قصور يتم تحديده. سنعمل أيضا على تشجيع نشر تقييم صندوق النقد الدولي/البنك الدولي لنظام سلطة دبي للخدمات المالية. ومن محاور التركيز الأخرى على مدى أفق خطة العمل تقييم قوة مهام العمل المالي لنظامنا المتعلق بمكافحة غسل الأموال، والذي من المتوقع إجراؤه في سنة 2014.

سنستمر بالتنسيق ما بين نظامنا التنظيمي والمعايير الدولية. إن طبيعة عمل واضعي المعايير تتجه بعيدا عن عمليات المراجعة بالجملة للمبادئ (والمنهجيات المرتبطة بها) وأنظمة رأس المال نحو مسائل أقل ترابطا (مثل حل الشركات والإشراف على الشركات المهمة من الناحية النظامية). إن ازدياد أهمية وضع المعايير الدولية والأهم من ذلك، التطبيق خلال الفترة ما بعد الأزمة يترك مجالا أقل أو حاجة أقل لردود الفعل المحلية البحتة. ستكون المعايير الدولية، أكثر من أي وقت مضى، العوامل الرئيسية المسيطرة للتغيير في كتيب القواعد لدينا. يبين الجدول أدناه عمليات المراجعة المخطط لها. بعد فترة طويلة من التغير السريع في المعايير العالمية وبالتالي في كتيب القواعد، نتوقع سرعة تغيير أبطأ من الآن فصاعدا.

عمليات مراجعة كتيب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية

مكافحة غسل الأموال/ مكافحة تمويل الإرهاب

ستكمل سلطة دبي للخدمات المالية عملية مراجعة نظام مكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب. تم التشاور حول التغييرات على النظام في ورقة التشاور رقم 86 و الآن مع انتهاء فترة التشاور العام، سيتم إتمام وإصدار النظام الجديد، مع الحرص على أن يعكس نظام سلطة دبي للخدمات المالية في هذا المجال المهم أفضل الممارسات الدولية.

حل الشركات

من المواضيع المشتركة بين واضعي المعايير الإجراءات والصلاحيات المتوفرة للتعامل مع الشركات التي تعثرت أو المتعثرة. وهذا يغطي العديد من المجالات مثل التأمين على الودائع (وغيرها من برامج حماية المستهلك/المستثمر في قطاعات أخرى) بل وأنظمة الإعسار، وقدرة المشرفين على التدخل لحل الشركات المتعثرة، بما يشمل تسهيل عمليات التنازل عن الأعمال. ستبدأ عملية مراجعة ترتيبات حل الشركات في مركز دبي المالي العالمي في سنة 2013.

رقابة مدققي الحسابات

لقد اعتمد المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين مجموعة من المبادئ الرئيسية لرقابة مدققي الحسابات، وقد بدأت مناطق اختصاص أخرى بتطبيق أنظمة إصدار إجازات مرور خاصة بها. في سنة 2011، أجرينا بعض التعديلات الثانوية على قواعدنا المتعلقة بمدققي الحسابات والإشراف عليهم. نهدف لإجراء عملية مراجعة كاملة لنظامنا المتعلق بمدققي الحسابات في عام 2013.

نظام الصناديق

ستقوم سلطة دبي للخدمات المالية بالنظر في التحسينات على نظام الصناديق في عام 2013. لقد أجلت عملية المراجعة التي تمت في عام 2010 النظر في عدد من المسائل، منها على سبيل المثال ما إذا كان بإمكان صناديق الممتلكات استخدام هياكل غير محددة، وما إذا كان يجب أن يكون التسعير على حدة هو الخيار الوحيد المسموح به. سيتم النظر في هذه المسائل، جنبا إلى جنب مع المعايير الدولية الناشئة حول برامج الاستثمار الجماعي، كجزء من عملية المراجعة.

الصلاحيات التنظيمية

ستستمر عملية المراجعة الحالية لهيكل وصلاحيات لجنة الطعون التنظيمية وهيئة الأسواق المالية خلال عام 2013. بالإضافة إلى ذلك، **ستبدأ عملية مراجعة تأخذ بعين الاعتبار صلاحياتنا المتعلقة بالإشراف** وتغطي العديد من المسائل منها ما إذا كانت الظروف التي يمكن استخدام تلك الصلاحيات فيها محددة بشكل مناسب، وما إذا كانت المتطلبات الإجرائية والإجراءات الداخلية صحيحة.

التعاون

سنواصل تطوير العلاقات مع هيئات مركز دبي المالي العالمي الأخرى. مع احترام استقلالية هيئات المركز، سنواصل بناء علاقات استراتيجية لدعم تطوير المركز. وبالمثل، نهدف إلى تعزيز تلك العلاقات مع مكتب الحاكم والمجلس الأعلى لمركز دبي المالي العالمي[1]. للحد الذي يجيزه التحويل التنظيمي لدينا، سندعم أيضا سلطة مركز دبي المالي العالمي في جهودها لتطوير قطاع الخدمات المالية في دبي وفقا لخطط حكومة دبي.

سنعزز علاقاتنا القائمة مع الهيئات التنظيمية الإماراتية. سيكون التطوير المستمر للعلاقات المثمرة مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع الإماراتية وهيئة التأمين للإمارات العربية المتحدة بهدف المساهمة في نظام مستقر وفعال وحديث للخدمات المالية من محاور التركيز الرئيسية. وهذا يشمل المساهمة في الاستقرار المالي بالمساعدة، حسبما يكون ملائما، في تطوير الرقابة التحوطية الكلية. سيتم التركيز بشكل خاص على تعزيز الروابط التشغيلية بشكل أكبر.

سنقوم بالمحافظة على العلاقات مع الهيئات التنظيمية خارج الإمارات العربية المتحدة وتطويرها بشكل أكبر، إن لزم. خلال الفترة ما بعد الأزمة، ازداد التركيز على تبادل المعلومات بين الهيئات التنظيمية. نحن بحاجة للاستمرار بنشاط والعمل مع الجهات المتعاونة معنا والتي يسر الهيئات التنظيمية الزميلة لنا التعامل معها. في ظل وجود عدد كبير من الفروع والشركات التابعة في المركز، سيتم الاستمرار في توجيه الجهود نحو تطوير العلاقات بشكل أكبر مع الهيئات التنظيمية في مناطق الاختصاص الرئيسية (مثل المملكة المتحدة حيث يتم حاليا تنفيذ عملية إعادة هيكلة تنظيمية، والولايات المتحدة وسويسرا والهند والصين واليابان). إن الارتباط الكبير مع الهيئات التنظيمية العليا في الاتحاد الأوروبي والإشراف على وكالات التصنيف الائتماني بموجب نظامنا المطروح حديثا، يوجب تعزيز العلاقات مع هيئات الاتحاد الأوروبي كهيئة الأوراق المالية والأسواق الأوروبية.

سنواصل مشاركتنا في الكليات الإشرافية واتباع أطر إدارة الأزمات إن لزم. تشكل هذه المؤسسات والترتيبات جزءا رئيسيا من الاستجابة التنظيمية لتعزيز الإشراف على المخاطر الجماعية. وبصفتنا كسلطة تنظيمية مضيفة، سنشارك بفعالية في الكليات الإشرافية إن أمكن و إن لزم، سنتبع أطر إدارة الأزمات مع الهيئات التنظيمية الزميلة.

[1] وفقا لقانون دبي رقم 7 لسنة 2011، الصادر في ابريل 2011 (المعدل لقانون دبي رقم 9 لسنة 2004) «يتولى مجلس الإدارة الأعلى التنسيق بين هيئات المركز دون التأثير على استقلاليتها.

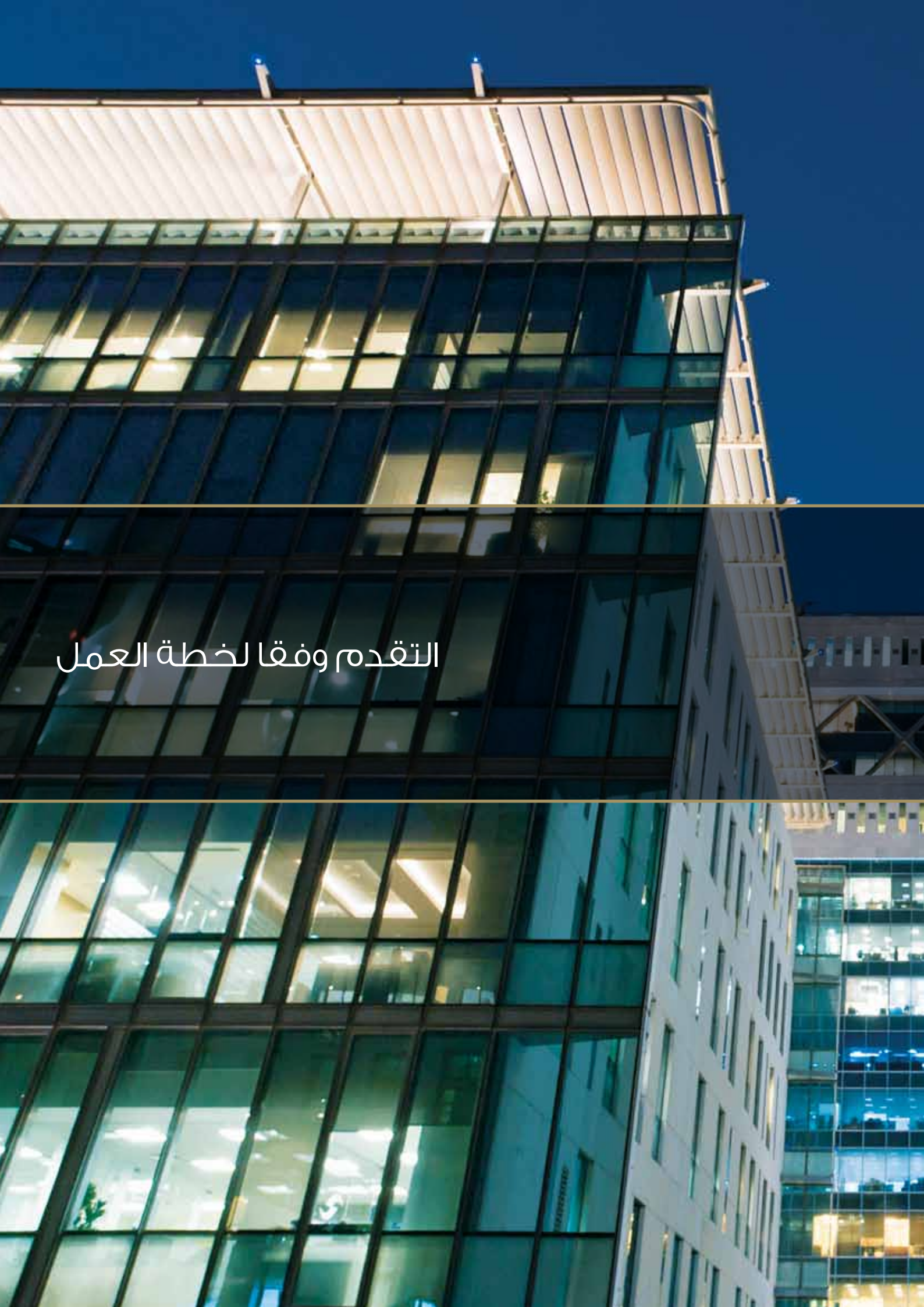

التقدم وفقا لخطة العمل

التقدم وفقا لخطة العمل

تقوم سلطة دبي للخدات المالية سنويا بنشر تقرير سنوي والذي يلقي الضوء على أنشطة سلطة دبي للخدمات المالية وإنجازاتها خلال السنة السابقة. التقرير السنوي هو، في جوهره تقرير حول الإنجاز حسب خطة العمل.

بالإضافة إلى التقرير السنوي، "إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية" هي نشرة سنوية حول التطورات التنظيمية وغير التنظيمية وأنشطة سلطة دبي للخدمات المالية.

تقوم سلطة دبي للخدمات المالية، باستمرار، بنشر التحديثات والإشعارات والبيانات الصحفية على موقعها الالكتروني. إن نشرات سلطة دبي للخدمات المالية متوفرة عادة باللغتين الإنجليزية والعربية.

للاشتراك في تحديثات سلطة دبي للخدمات المالية، يرجى زيارة الموقع الالكتروني **www.dfsa.ae**

الاستفسارات العامة : info@dfsa.ae

الموقع الالكتروني : www.dfsa.ae

هاتف : 1500 362 4 (0) 971+